

في السلم والحرب.. ليبيا نقطة ضعف في خاصرة مصر



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

كجبهة شرعية ومنتخبة وحيدة، كما حصل مع منكرتي التفاهم في نوفمبر الماضي وما تلاهما من اتفاقيات أمنية واقتصادية غالبيتها غير معلنة. تتصرف أنقرة بوتيرة سريعة الآن، وتعيد ترتيب أوراقها على أكثر من مستوى، كأنها تشعر بأن حكومة السراج أدت دورها، وربما أوشكت على النهاية، لذلك تسعى لتوقيع اتفاقيات تقيد أي حكومة ليبية قادمة، وتضعها أمام واقع يصعب التملص منه. إذا لم تحقق غرضها في تثبيت أقدامها من خلال قواعد عسكرية تكون امتلكت أوراق ضغط على الحكومة المقبلة، فإن جاءت من حلفائها الإسلاميين ضمنمت تنفيذها، وإذا انخرقت عنهم السلطة هذه المرة يمكن لأنقرة ممارسة ابتزازها والدخول في مساومات قد تضمن لها تموضعا متعددا ومناسبا في المستقبل.

رفض الجهة التي قامت بها لأي تمركز تركي في ليبيا، وحصولها على قواعد عسكرية سوف يكون عملية مكلفة لأنقرة. يستلزم التعامل المصري مع نقطة الضعف في خاسرتها الغربية الممتدة على حدود يبلغ طولها 1200 كيلو متر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الداخلية، وهو ما قامت به القيادة العسكرية خلال الفترة الماضية، وأخرى خارج الحدود تتطلب عمليات استخباراتية واستطلاعية وجاهزية للتحرك في أي لحظة. تريد تركيا تحويل وجودها العسكري التدريجي إلى أمر واقع من خلال عقد اتفاقيات مع حكومة السراج تكبلها وتمنحها القواعد التي تريدها ضمنا، فإذا لم تتمكن من أن تطول الشرق فيمكن أن تكثف وجودها في الغرب، وتلتف على عقبة موافقة البرلمان

الإعلان مرارا عن التقدم نحو سرت، مع هذه الطفرة التي اصطحبت معها تراجعاً لقوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، زاد القلق المصري ولاح في الأفق حديث القواعد الأجنبية بوتيرة متسارعة، وفهمت انقرة أن صمت المجتمع الدولي أو تقاعسه قد يمنحها غطاء سياسياً للتصدي في تحركاتها، وأن حذر القاهرة سوف يستمر حتى لو واصلت تركيا تغلغلها في الغرب والشرق، دون مراعاة لما يمثله الثاني (الشرق) من تهديدات لمصر. استقبلت أنقرة إنذاراً يصب في هذا الاتجاه عندما تعرضت معدات عسكرية تابعة لها للتدمير في مصراتة والوطية وسرت، قبل إنها تلقت ضربات قاسية مما يسمى بالطيران المجهول التابع لدول تدعم الجيش الوطني، ولم ترد معلومات مؤكدة أنه يتبع مصر، لكن قوة الضربات ونوعيتها تصبان في

القواعد في المنطقة المحاذية للحدود مع ليبيا على مستوى البر والجو والبحر، فبعد افتتاح قاعدة "محمد نجيب" قبل ثلاثة أعوام يجري الانتهاء من قاعدة "جرجور" البحرية على مسافة قريبة من الحدود مع ليبيا، لتحقيق المزيد من التامين والفاعلية السريعة. يأتي الإنزعاج من وجود قواعد تركية في ليبيا لما تمثله من تغيير في البيئة الاستراتيجية، فأي قواعد تمثل تهديداً مباشراً لمصر، وهناك سابقة تاريخية كلفت البلاد الكثير في حرب يونيو 1967، ففي إحدى خطبه بعد النكسة أشار الرئيس الراحل جمال عبدالناصر إلى أن الجيش كان ينتظر قوات العدو الإسرائيلي من الشرق، لكن جاءت من الغرب ودمرت سلاح الجو المصري.

بصرف النظر عن الخطأ العسكري الشامل والقصور المألوف للجيش في هذه الحرب، فإن الطائرات التي جاءت من الغرب انطلقت من القواعد البريطانية والأميركية في ليبيا، حيث كانت الولايات المتحدة تمتلك أكبر قاعدة كبيرة قرب بنغازي، تسمى "وليس"، وبريطانيا لها قاعدة مهمة في طبرق. يحتفظ التفكير المصري بهذه الواقعة، وزاد الرجوع إليها الأيام الماضية، وسلطت عليها الأضواء وسائل إعلام مصرية للتأكيد على أن هذه هي المشكلة الحقيقية التي تواجه القاهرة في ليبيا، والتي دفعت الخطاب المصري إلى إبداء قدر واضح من الصرامة العسكرية، فكيف يتم منع وجود قواعد تركية في ليبيا تهدد أمنها. هناك تقديرات للتعامل مع الأزمة تسير أولاً عبر تفعيل عملية التسوية السياسية بمشاركة المجتمع الدولي والدعوة إلى حل تناقضاته، وبدء التلويح بالإدانة العسكرية مع تقدم قوات حكومة الوفاق في غرب ليبيا، والمكونة من مرتزقة ومليشيات مسلحة وإرهابيين مدعومين من تركيا، ثم

المعادلة بعد فترة من استبعاد التلويح به مباشرة.

تحدثت دوائر تركية، وأخرى إخوانية محسوبة عليها، بأن للقاهرة أطماعاً في الاستحواذ على ثروة الشعب الليبي، ومنحوا جانباً كبيراً من الاهتمام لهذا المحور ولم يلتفتوا إلى المحتوى الاستراتيجي الذي تمثله هذه الدولة قديماً وحديثاً، أو تعمدوا إسقاطه ليتكنوا من خلق فتنة وحشد الليبيين ضد مصر، وتجاهلوا تاريخها الرافض لهذا النوع من التصورات التي أصبحت عنواناً لإجراءات عدة تتخذها أنقرة مع حكومة الوفاق.

تعيد أنقرة ترتيب أوراقها كأنها تشعر بأن حكومة السراج أدت دورها وربما أوشكت على النهاية لذلك تسعى لتوقيع اتفاقيات تقيد أي حكومة ليبية قادمة وتضعها أمام واقع يصعب التملص منه

ما يرفع أهمية ليبيا بالنسبة لمصر هو تأثيرها الأمني المفرط الأمر الذي أزعج الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وغير عنه بوضوح في 20 يونيو الماضي في لقاء عقده بالمنطقة الغربية أمام عدد من القيادات العسكرية وشيوخ قبائل الليبية، والمخ فيه لأول مرة إلى رفض بلاده لأي قواعد عسكرية (تركية) في ليبيا، عندما أربح بحسم للتصدي لأي تقدم نحو سرت والجفرة. تعد القواعد العسكرية الأجنبية في ليبيا الخط الأحمر المركزي لمصر، ولذلك كثفت قيادتها السياسية من

يبدو أن تركيا عازمة على استمرار سيطرتها على مفاتيح الحل والعقد في طرابلس، ومصممة على تطوير تعاونها في مجالات مختلفة، في مقدمتها المجال العسكري، حيث تناثرت أخبار حول رغبتها في إنشاء قاعدة جوية في الوطية، وأخرى بحرية في مصراتة، وربما يمتد الأمر إلى غيرهما في الغرب والشرق والجنوب، بمعنى أن هناك نوايا للسيطرة العسكرية قد لا تتفق عند حدود معينة.

جاءت زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي أكار، ومعه رئيس الأركان يشار غول لطرابلس يومي الجمعة والسبت بزعم الإطلاع على سير الأنشطة الجارية في إطار مذكرة التفاهم الأمني والعسكري المبرمة بين الرئيس رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، لتخفي بريقاً على حديث القواعد التركية في ليبيا، فزيارة أكار وغول، أوحث بهذا المعنى من خلال تفقد غرف عمليات وعقد لقاءات مع جنود وضباط، في إشارة تحمل تحدياً سافراً لمصر. لم تنفصل القاهرة يوماً عن ليبيا

في السلم والحرب، ففي الحالتين تتعامل معها دوماً على أنها نقطة ضعف استراتيجية يجب معالجتها كي لا تتحول إلى جرح ينفذ باستمرار، ما يتطلب تعاملًا يراعي مجموعة كبيرة من الاعتبارات السياسية والأمنية والاجتماعية، ودفعها إلى عدم التجعل في الصدام مع تدخلات القوى الأجنبية.

أخذت الأمور تنقلت من عقابها، وبدأت تركيا تقرب أكثر من تهديد الأمن القومي لمصر، وهو ما أرشح بظلال سلبية على طريقة التعاطي مع الأزمة، وأدخل العنصر العسكري في

من سمح لأردوغان باحتلال ليبيا؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

شاركت فيها قوى غربية وشركات متعددة الجنسيات ولوبيات نافذة، وكان الهدف منها إعادة تدوير الإسلام السياسي، وهو ما حدث في اتفاق الصخيرات. وجيء بحكومة يرأسها رجل غير معروف، إلا لدى من رشحوه للمهمة في غفلة من الليبيين، وتم تكريسها أمراً واقعاً، رغم عدم حصولها على ترشيح البرلمان، ورغم انتهاء مدة ولايتها، وفشلها في تحقيق المطلوب منها، فالوضع هنا يتعلق بما هو أهم؛ النفط والغاز والأموال المجمدة والأطباع اللغوي في ذلك مقابل الاستمرار في الحكم، وهو ما لا يقلب به الجيش الذي تأسس على عقيدة وطنية كأي جيش حقيقي في بلد ذي سيادة.

سعت واشنطن إلى ترك الباب مواربا ليدخل أردوغان إلى ليبيا فاتحاً سواء من خلال تعطيل اجتماعات مجلس الأمن، أو من خلال تأجيل تعيين بديل عن المبعوث الأممي غسان سلامة، منذ استقالته في 2 مارس، وكذلك من التغطية على مده يومياً بشحنات السلاح والمرتزقة.

بعض الجهات التركية تتحدث عن تفاهات سرية بين أردوغان وترامب، وعن تعاون قوى أوروبية مع المشروع التركي، هذا ما يفسر مثلاً الاضطراب في موعد انطلاق عملية "أربني" وحديثها في الإشراف على تطبيق قرارات مجلس الأمن بحظر توريد السلاح إلى ليبيا.

الإيطاليون كانوا جزءاً من التوافق، وكذلك ألمانيا التي يبقى همتها الأبرز دعم الإسلام السياسي وعدم إزعاج أردوغان. فرنسا وحدها وجدت نفسها في التسلسل. يبدي النظام التركي تبعية ذليلة لواشنطن وإسرائيل من تحت الطاولة، واستعداداً للخدمة أي مشروع لهما على حساب العرب، ويعتمد في تنفيذ خطته على انتماؤه إلى الناتو، وسيطرته على الإسلام السياسي في المنطقة، ويستفيد من قدرة الولايات المتحدة على الضغط على الدول العربية، لذلك تم السماح له بالتدخل المباشر في ليبيا.

الولايات المتحدة تبحث عن يحارب بالوكالة عنها، ويخدم مصالحها، وإسرائيل تعرف أن لا مشكلة لها مع الأتراك، وإنما مع العرب، لذلك لا ترى مانعاً من توسع تركيا، سواء في سوريا أو ليبيا أو اليمن أو غيرها.

يمكن التفاهم معه؛ الجيش الذي يمثل السيادة، أم الميليشيات المرتبطة بجماعة الإخوان، وبرجال الأعمال المرتبطين بشركات خارجية، وأمرأء حرب لا يفهم سوى المال وتجنب الملاحقة القانونية.

سعت واشنطن إلى ترك الباب مواربا ليدخل أردوغان إلى ليبيا فاتحاً سواء من خلال تعطيل اجتماعات مجلس الأمن أو من خلال تأجيل تعيين بديل عن المبعوث الأممي غسان سلامة

كما حدث للعراق عام 2003، تعرضت ليبيا عام 2011 إلى واحدة من أكبر عمليات السطو المسلح، وتم تحييد إرادة شعبيها عن قصد، وجيء بإرهابيين للحكم منهم من ينتمي علناً إلى تنظيم القاعدة، وعندما خسر الإسلاميون نتائج انتخابات 2014، انقلبوا عليها من خلال منقلوبة "فجر ليبيا" برعاية ليست فقط قطرية وتركية كما يعتقد البعض، وإنما

تبرير الاحتلال دولياً بالعمل على قطع يد روسيا من الأراضي الليبية. تم خلال الأشهر الماضية اللعب على ورقة التدخل الروسي بالكثير من التضخيم والإشاعات والفكرية الإعلامية، التي تعتبر أهم أدوات الجيل الخامس من الحروب، واستطاع أردوغان إقناع الطرف الأميري بأن أفضل من يقاوم الروس في ليبيا هم المكتوون بنارهم في سوريا، ليحصل على ضوء أخضر بنقل الألف المرتزقة من لب وريف حلب إلى طرابلس ومصراتة أمام أعين العالم. نحن نعيش زمناً لا يحتاج فيه المغامرون إلى إخفاء جرائمهم، وإنما يباهون بها بعنجهية القوة والتمرد على القانون الدولي. لم تكن تصريحات الأفريقيكوم والإدارة الأميركية عن وجود الألف المقاتلين الروس وعشرات الطائرات الروسية، إلا ضوءاً أخضر للاتراك للسيطرة على الغرب الليبي، والتمهيد للهجوم على الهلال النفطي.

علينا أن نذكر هنا أن الجيش الوطني كان لحوالي 14 مايو يحاصر طرابلس ويتردد في اقتحامها بسبب الضغوط الأميركية والأوروبية المباشرة، فالصراع كان يدور تحت الطاولة، ليس من باب الخوف على دماء الليبيين، ولكن لتفاسم الغنيمة، وتحديد هوية الطرف الذي

أردوغان إلى صاحب القرار الأول في المؤسسات السيادية الليبية، ومنها المصرف المركزي ومؤسسة النفط، وإلى القائد الفعلي للمليشيات والجماعات المسلحة في غرب ليبيا، من خلال غرفة عمليات، زارها وزير الدفاع التركي والوفد المرافق له، باعتبارها جزءاً من سيادة بلاده في مناطق ما وراء البحار. نتائج الزيارة أكدت ما تم الاتفاق عليه سابقاً، من سيطرة تركية على قاعدة "الوطية" المتاخمة للحدود مع تونس، وإنشاء قاعدة ثانية في مصراتة لتدريب الميليشيات المرتزقة، وإغراء عسكري تركي ومرتزقتها من أي ملاحقة قانونية عن الجرائم التي قد تنسب لهم، وتمكين الضباط الأتراك من حصانة تعادل الحصانة الدبلوماسية، وإدارة تركيا للأجهزة الأمنية والمخابراتية، إضافة إلى التدخل في سير عمل المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط وشركة الاستثمارات وغيرها.

الاحتلال التركي لغرب ليبيا لم يأت من خارج سباقات صراع الأمم، وإنما من داخله، وبموافقة من الناتو ودعم من واشنطن، بعد أن وعد أردوغان الرئيس الأميركي دونالد ترامب بإنشاء إدارة مشتركة للشان الليبي، خاصة في ما يتعلق بالمقدرات والثروات، على أن يتم

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا يمكن اعتبار زيارة وزير الدفاع التركي، ومعه رئيس أركان الجيش التركي، لطرابلس حدثاً عادياً، فالأمر يتعلق بإعلان الوصاية على غرب البلاد، وإدخاله مرحلة الاحتلال المباشر، من قبل دولة يسعى نظامها منذ سنوات إلى تنفيذ مشروع توسعي قومي طوراني في المنطقة العربية، تحت غطاء إخواني عقائدي وتاريخي عثماني، ولأهداف سياسية واقتصادية واستراتيجية معلنة. خلوصي أكار قال إن بلاده باقية إلى الأبد في ليبيا، التي سبق للاتراك أن احتلوا لمدة 450 عاماً.

هذا يعني أن إمبريالية جديدة تتشكل في المنطقة، الأتراك يحاولون التوسع على حساب العراق وسوريا، ويحتلون غرب ليبيا، ويتموقعون عسكرياً في قطر والقرون الأفريقي، ويتملمحون إلى دور في بحر العرب وباب المندب وخليج عدن، ويعملون على خلق العرب داخل مجالهم الحيوي.

كل ذلك يتم وفق مخطط استراتيجي استطاع أردوغان أن يخترق به الصف العربي، منذ تبنته أغلب الأنظمة، بعد وصول حزبه إلى الحكم عام 2000، وقدمته له الدعم بسبل الاستثمارات والعقود التجارية الضخمة، والتدفق السياحي، والترويج الثقافي والإعلامي لتركيا الجديدة، قبل أن تكتشف لاحقا أنه يستهدفها بمشروع الإمبراطوري الجديد.

ليبيا في العهد السابق كانت من أول ضحايا التقدير الخاطئ لمشروع أردوغان، حيث جعلت منه أهم شريك استثماري، ومنحته صفقات كبرى مبرمجة في إطار مشروع ليبيا الغد، أكثر من 30 مليار دولار، ورفضه الرئيس الراحل معمر القذافي ضيف شرف على القمة العربية 2010 بسرت، ومنحه جائزته التقديرية، مبهوراً بموقفه التمثيلي، عندما انسحب من حوار مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز في منتدى دافوس 29 يناير 2010. اليوم، بعد عشر سنوات، أصبحت تركيا تتحكم في مفاصل حكومة فايز السراج، الفاعلة للشرعية والنبوذة من أغلب أبناء شعبها، وتحول نظام

